والفعل من الاضرم اي العارية مضمونة لخبر ابي داود وغيره العا
كالمستام
عند التلف فلا ضمان بنا على انه ليس بعارية بل هو ضمان
المرهون والحق لم يسقط عن ذمة الراهن فيشترط
ذكر جنس العين وقدرها وصفتها ومنها الحلول والتاجيل وذكر
لاختلاف الاغراض بذلك واذا ذكر شيئا من ذلك
فخالفته ثم تلف لزمه قيمته بما دونه جاز وكذا لا يضمن
من المكتري او نحوه لانه نائبه وهو لا يضمن
من العارية باستعمال ما اذن فيه لحصول ذلك بسبب مأذون
فيه فاشبه ما لو قال اقتل عبدي والمستعير الانتفاع بالعارية
فان اعاره لمن لا يعتد بزرعه ومثله ودونه في ضرر الارض
ان لم ينهه عن غيره ولو اطلق الزراعة صح وبزراع ما شاء قاله الماوردي
ولو قيل لا يزرع الا اقل الانواع ضررا كان مذهبا واقره عليه في الروضة
وهي جائزة من الجانبين كما مر في كتاب البيوع فلكل من العاقدين ردها
متى شاء سواء علم الطالقة والموقتة وتنفسخ بالموت والجنون والاغما
ومجرد السفه لا ان رأى المصلحة في ذلك
لدفع مضرة ودفن فلا يرجع فيها حتى يندرس اثره محافظة
على حرمته فعلم انه لا اجرة له ايضا وبه صرح الماوردي والبغوي
وغيرهما الان الدفن قاصر بذلك والميت لا مال له واطلق الماوردي
المنع من التصرف فان على ظاهر العتبر نعم للمالك سقي الاشجار ان لم
يفض الى ظهور شيء من بدن الميت وعلم بادى ودفن ان له الرجوع
بقيمة الدفن ولو بعد الحفر للنبش نعم لو كان في الميت مؤنة الحفر لزمته
وكذا لو قال
اعير
اعيرك هذا الدار بعد موتي لفلان شهرا شلا لم يكن للعارث الرجوع
باب الوديعة
تقال على العين المودعة وعلى الايداع
وهو توكيل بحفظ المحق وفي اصل فيها قول تعالى ان الله يامركم ان
تؤدوا الامانات الى اهلها وقولهم فليؤد الذي ائتمن امانته وخبر ادا
الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك رواه الحاكم على شرط الشيخين مسلم
واركانها اربعة مودع ووديع ووديعة وصيغة
فيه دراهم
اي
الدراهم من البقية لانه خلطها بما لنفسه بلا تمييز وهو متعد فان تميز
بسكة او نحوها او رد اليه عين الدراهم ضمنه فقط والوديعة
ايجابا يداعه لها غيره ولو ماضيا
له بخلاف ما لو استعان من يحملها الى الحرز او يضعها في خزانة
مشتركة بينه وبين ابيه مثلا وبخوذ لك وبخلاف ما لو اودعها
غيره لعذر كحريق واغارة في البلدة واشراف الحرز على الخراب
ولم يجد حرزا ينقلها اليه وارادة سفر وتعذر ردها لمالكها او وكيله
او الحاكم فان دفنها بموضع وسافر ضمن نعم ان اعلم بها امينا
يسكن الموضع لم يضمن لان اعلامه بمنزلة ايداعه يضمنها
من حرز مثلها
اولى من قوله الى حرز وذكر حرزه الاول لانه عرضها للتلف بخلاف ما لو
نقلها الى حرز مثلها وان كان الاول احرز ولا يضمن ما يضيعه بقطع المالك
بخلاف ما لو اسقط هو بعضها بنفسه ويضمنها
الواجب عليه بالتزامه فلو اودعه دابة فترك علفها حتى
ان تلف المالك بذلك ضمنه ويضمنها